الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٦٤ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2011/641)		أستراليا، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة[ج]، وتيمور – ليشتي (وزير الخارجية والتعاون)، والفلبين، وناورو، ونيوزيلندا، واليابان	الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين وفقا للمادة ٣٩، و ٧ متكلمين وفقا للمادة ٣٧[د]	

(أ) الاتحاد الروسي، وأستراليا، وأوغندا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(ب) الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين، وكولومبيا، ولبنان، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة، واليابان.

(ج) تكلمت بابوا غينيا الجديدة باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا، وناورو.

(د) لم يُدلِ ممثل ناورو بأي بيان.

١٩ – الحالة في أفغانستان

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة بشأن الحالة في أفغانستان، واتخذ أربعة قرارات، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وركّز المجلس على الانتقال التدريجي إلى تولّي الأفغان المسؤولية الكاملة عن الأمن والحكم والتنمية. ونظر في مسألة عقد الانتخابات البرلمانية، وفي عمل وولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المأذون بها من طرف الأمم المتحدة.

ومدّد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرتين لفترة سنة واحدة في كل مرة[٣٨٨]. وبموجب الفصل السابع من الميثاق، مدّد المجلس أيضا مرتين الإذن بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة سنة واحدة في كل مرة، بما في ذلك الإذن للدول الأعضاء المُشاركة في القوة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولايتها[٣٨٩].

(٣٨٨) القراران ١٩١٧ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١). للاطلاع على معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٣٨٩) القراران ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ٢٠١١ (٢٠١١). للاطلاع على معلومات عن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، انظر الجزء السابع، القسم الرابع، ”الإجراءات المتَّخَذة لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما عملا بالمادة ٤٢ من الميثاق“.

وبموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، أنشأ المجلس نظام جزاءات جديد، وطلب إلى جميع الدول اتخاذ تدابير فيما يخص أي أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مرتبطة بحركة الطالبان، وأنشأ لجنة منفصلة للإشراف على التدابير المفروضة المتعلقة بحركة الطالبان. وبموجب القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)، غيَّر المجلس نطاق ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) للتركيز بشكل حصري على تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات[٣٩٠]. وأوفد المجلس أيضا بعثة إلى أفغانستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠[٣٩١].

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: عملية الانتقال وما يتصل بها من تطورات سياسية

عُقدت خمسة مؤتمرات دولية تتعلق بأفغانستان في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في لندن وكابل ولشبونة وإسطنبول وبون. وقرَّر المجتمع الدولي وأفغانستان على نحو مشترك نقلَ المسؤولية تدريجيا عن الأمن والحكم والتنمية إلى السلطات الأفغانية. واستمع المجلس إلى تسع إحاطات بشأن التطورات السياسية المتعلقة بعملية الانتقال.

وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أبرز كل من الأمين العام وممثله الخاص في إحاطتهما المشتركة التحديات الجسام التي تواجهها أفغانستان في ظل تدهور الحالة الأمنية وتزايد صعوبة البيئة السياسية. وذكر الأمين العام أن أفغانستان تمر بمرحلة حرجة، حيث تضافرت جميع العوامل المتمثلة في إجراء الانتخابات في ظروف صعبة، ومواجهة أعمال العنف، والتشكيك في جدوى الاستراتيجيات الحالية التي تتّبعها كل من الحكومة والمجتمع الدولي، لتتسبب بمزيد من انعدام اليقين[٣٩٢]. وحذر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أن الاتجاهات السلبية المتمثلة في تزايد شعور الرأي العام في البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات بنفاد الصبر، وفي استفحال مشاعر الإحباط بين المواطنين الأفغان، وفي الصعوبات التي تواجهها القوات الدولية والأفغانية في جعل المتمردين في موقف الدفاع، ستخرج عن نطاق السيطرة إذا لم تُعكس[٣٩٣]. وأشار إلى بيان الأمين العام، فقال إن استراتيجية الانتقال يجب أن تشمل جملة أمور منها التعزيز المنهجي للمؤسسات المدنية. وشدد على ضرورة أن تحرك الاستراتيجية دوافعٌ سياسية وليست عسكرية، وذكّر المجلس بأنه سبق له أن توصل لتوافق في الآراء بشأن ضرورة تسريع عملية أفغانستان. ورأى الممثل الخاص، شأنه شأن متكلمين آخرين، أن المؤتمرين اللذين كان من المقرر عقدهما في لندن في كانون الثاني/يناير وفي كابل في تموز/يوليه ٢٠١٠ يمثلان فرصتين مهمتين للاتفاق على استراتيجية مدفوعة سياسيا يمثل فيها إمساك الأفغان بزمام الأمور والقدرة الأفغانية محور جميع الأنشطة[٣٩٤].

(٣٩٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“.

(٣٩١) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن بعثات مجلس الأمن، انظر الجزء الأول، القسم ٣٦، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق بالتحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق.

(٣٩٢) S/PV.6255، الصفحات ٣-٥.

(٣٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٣٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الممثل الخاص)؛ والصفحة ١١ (أفغانستان)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (فرنسا)، والصفحة ٣٠ (اليابان)؛ والصفحة ٣١ (نيجيريا)؛ والصفحة ٣٢ (المكسيك)؛ والصفحة ٣٩ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٣ (النرويج)؛ والصفحتان ٤٤ و ٤٥ (الاتحاد الأوروبي).

وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المجلس في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، أبرز توافقَ الآراء الذي توصلت إليه أفغانستان وشركاؤها الدوليون في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، المعقود في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بشأن ضرورة تعزيز انتقال المسؤولية إلى الأفغان وتزايد الدور الداعم الذي يضطلع به المجتمع الدولي. ففي عزّ العمليات العسكرية، يواجه المجتمع الدولي برنامجا سياسيا حافلا، ولا سيما مجلس السلام الاستشاري المقبل، ومؤتمر كابل المقرر عقده في تموز/يوليه، وانتخابات الجمعية الوطنية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر[٣٩٥]. وردّد ممثل أفغانستان ما أعرب عنه وكيل الأمين العام في بيانه، فقال إن حكومته ستعطي الأولوية للأفغنة في عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن الأفغان سيأخذون زمام المبادرة، بدعم من المجتمع الدولي، في مجالات من قبيل تحسين الأمن في جميع أنحاء البلد، وتعزيز المصالحة، وبناء القدرات، واستئصال شأفة الفساد وتشجيع المشاركة وتعزيز العدالة وسيادة القانون وإنجاز الإصلاح الانتخابي[٣٩٦]. وأعرب متكلمون عن دعمهم لقيادة الأفغان لعملية الانتقال وأخذهم بزمامها[٣٩٧]. وذكر ممثل تركيا أنه ينبغي عدم فهم نقل المسؤوليات إلى السلطات الأفغانية على أنه استراتيجية خروج، ثم أكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من وجوده المدني[٣٩٨]. وشاطره الرأي ممثل إيطاليا، الذي أشار إلى الدور الرئيسي للجهود المدنية في الاستراتيجية الدولية العامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتعميرها[٣٩٩].

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأن البعثة تركز على مبادرة الثلاثة زائدا واحدا، التي تشمل الانتخابات، والحوار الداخلي والإقليمي، والانخراط الإقليمي البنّاء، واتساق المساعدة[٤٠٠]. ورحب متكلمون بعقد مجلس السلام الاستشاري في أوائل حزيران/يونيه باعتباره سبيلا لتعزيز الإدماج والمصالحة[٤٠١]. وأضاف ممثل أفغانستان أن حكومته بدأت تنفيذَ كثير من التوصيات الواردة في البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وهو الوثيقة الختامية التي انبثقت عن مجلس السلام، وأنها بصدد إنشاء مجلس رفيع المستوى للإشراف على التنفيذ[٤٠٢]. وأشار ممثلا النمسا والاتحاد الروسي إلى النداء الذي وجهه مجلس السلام ومفاده شطب أسماء المعارضة الأفغانية من القائمة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، فشددا على المبادئ التي يُهتدى بها في شطب الأسماء من القائمة، وهي كالتالي: يتعين على الأفراد أن ينبذوا، وعن اقتناع، العنف ويلقوا السلاح، ويقطعوا علاقاتهم مع القاعدة، ويحترموا احتراما كاملا الدستور الأفغاني[٤٠٣].

(٣٩٥) S/PV.6287، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٣٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (تركيا)؛ والصفحة ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٨ (غابون)؛ والصفحة ٣٦ (النرويج).

(٣٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٣٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤١.

(٤٠٠) S/PV.6351، الصفحتان ٣ و ٤.

(٤٠١) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (أفغانستان)؛ والصفحة ١٢ (الصين)؛ والصفحة ١٥ (اليابان)؛ والصفحة ٢٢ (النمسا)؛ والصفحة ٢٧ (أوغندا)؛ والصفحة ٢٩ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٣١ (المكسيك)؛ والصفحة ٣٣ (كندا)؛ والصفحة ٣٥ (إيطاليا)؛ والصفحة ٣٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٧ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٢ (باكستان).

(٤٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (أفغانستان).

(٤٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (النمسا)؛ والصفحة ٢٨ (الاتحاد الروسي).

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أحاط الممثل الخاص للأمين العام علما بضرورة أن يدعم المجتمع الدولي بدءَ برامج الأولويات الوطنية وعمليات إصلاح الإدارة المالية العامة التي حُددت في مؤتمر كابل المنعقد في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بوصفها أولويات العمل في المستقبل[٤٠٤]. وذكَر ممثل أفغانستان أن عملية كابل التي اعتمدها المشاركون في المؤتمر تُركّز على تعزيز القيادة الأفغانية في جميع المجالات. وقال إن البرامج الوطنية الـ ٢٣ ذات الأولوية لأفغانستان عُرضت أيضا خلال الاجتماع، بما في ذلك سياستها للأمن القومي ومبادرتها للمصالحة الوطنية، وحظيت جميعها بتأييد المجتمع الدولي. وفي مجال الأمن، قال إن بلده ستتولى زمام العمليات القتالية في المقاطعات المضطربة بحلول عام ٢٠١١ وستفي بالتزاماتها الأمنية بحلول عام ٢٠١٤. وانتقل إلى البرنامج الاجتماعي الاقتصادي، فرحَّب بقرار المجتمع الدولي توجيه ٥٠ في المائة من مساعدة المانحين عبر الميزانية الوطنية لأفغانستان بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأشار إلى الدور التكميلي الذي تضطلع به مبادرة إعادة الإدماج والمصالحة التي أطلقها الرئيس حامد كرزاي فيما يتعلق بالجهود العسكرية، فأبلغ مجلس الأمن بأن حكومته أنشأت المجلس الأعلى للسلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للإشراف على تنفيذ مبادرة إعادة الإدماج والمصالحة[٤٠٥].

وأعرب متكلمون عن تأييدهم لإنشاء المجلس الأعلى للسلام ولبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج الذي وضعته حكومة أفغانستان[٤٠٦]. ورحّب ممثل اليابان بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج[٤٠٧]. كما أكد المتحدثون أهمية استعراض وتحديث القائمة الموحدة المعدّة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بالنسبة لإعادة الإدماج وتوطيد السلام والأمن في أفغانستان[٤٠٨].

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنذر الممثل الخاص للأمين العام، في معرض إبلاغه المجلس بالهجوم الذي شُنّ على مركز الأمم المتحدة في هرات في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأن البيئة الأمنية ستكون متوترة في الأشهر القليلة المقبلة. وأبلغ المجلسَ أيضا بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعتزم أن تزيد من أنشطتها الخاصة بتقديم المساعدة في عملية الانتقال في مجالات بناء القدرات، ودعم الملكية الأفغانية للأراضي الأفغانية، وإعادة مواءمة جميع المعونات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على نحو يتماشى مع الأولويات التي وضعتها السلطات الأفغانية[٤٠٩].

وأشار ممثل أفغانستان إلى أن مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في لشبونة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ يشكل معلما على الطريق صوب كفالة إقامة شراكة دائمة بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وذكر أنه تم في مؤتمر القمة اعتماد إطار للانتقال إلى قيادة

(٤٠٤) S/PV.6394، الصفحة ٦.

(٤٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٤٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٢١ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٣ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٥ (النمسا)؛ والصفحة ٢٦ (الصين)؛ والصفحة ٢٨ (لبنان)؛ والصفحة ٣١ (كندا)؛ والصفحة ٣٥ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٧ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٨ (باكستان)؛ والصفحة ٤٥ (أستراليا).

(٤٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٤٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (أفغانستان)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٢٥ (النمسا)؛ والصفحة ٢٧ (المكسيك).

(٤٠٩) S/PV.6464، الصفحتان ٢ و ٣.

أفغانية أوسع خلال السنوات الأربع القادمة على أساس نهج يتناول المقاطعات واحدة تلو أخرى. وقال إن عملية الانتقال ستنطلق في عام ٢٠١١ وأن الاستعدادات العملية جارية لذلك الغرض، بإعادة الشركاء الدوليين تحديدَ مهمتهم حتى يتسنى مواصلة وتسريع تجنيد وتدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية، وتوفير الموارد لهما. وبالنسبة للعناصر الرئيسية الثلاثة لعملية كابل، وهي الأمن والتنمية والحوكمة، أفاد بأن تحسنا عاما طرأ على الحالة الأمنية وأن رقعة المنطقة الأمنية قد توسّعت. وأضاف أن قوات الأمن الأفغانية تفرض تواجدا أوسع نطاقا في مناطق كانت في السابق تحت سيطرة مقاتلي العدو. وفي مجالي التنمية والحوكمة، أفاد بأن ٩٥ في المائة من الأنشطة المرسومة لإنشاء حكومة ذات كفاءة وفعالية قد نُفذت منذ انعقاد مؤتمر كابل في تموز/يوليه ٢٠١٠[٤١٠]. ورحب متكلمون بالتقدم المحرز في تنفيذ عملية كابل[٤١١].

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، رحّب الممثل الخاص للأمين العام، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، بعملية الانتقال في مجال الأمن ونحو إمساك الأفغان بزمام الأمور وتولي القيادة بشكل كامل. وأشار إلى إسهام الأمم المتحدة في عملية الانتقال المدنية، وإلى ضرورة منح المقاطعات التي تشهد الانتقال حوافز وعدم تجاهلها بعد عملية الانتقال. وقال إنه لا بد من أن تقترن التعزيزات العسكرية والمدنية الجارية بتعزيزات دبلوماسية، ودعا أيضا إلى تعزيزات لحماية المدنيين نظرا للزيادة في معدلات الخسائر البشرية بين المدنيين في عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، أبلغ الممثل الخاص المجلسَ بافتتاح الرئيس كرزاي البرلمان في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وقد انتُخب مرشح عن الأقلية زعيما لمجلس النواب (ولسي جركه)، وهو ما برهن أن الأفغان يستطيعون أن يجدوا الحلول لأنفسهم وأن يفوا بشتى الاحتياجات العرقية والطائفية والإقليمية. وفيما يتعلق بمسائل السلام والإدماج والمسائل الإقليمية، أفاد بأن فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان أيّد، في اجتماع هام له عُقد في أوائل آذار/مارس ٢٠١١، المجلسَ الأعلى للسلام الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأنه دعا إلى أن يُتّبع في مبادرات السلام والمصالحة نهجٌ ينطلق من كابل[٤١٢].

وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأن تموز/يوليه ٢٠١١ سيشهد بدءَ عملية الانتقال التدريجي في سبع مناطق ومقاطعات ومدن، وتنفيذَ عمليات إعادة انتشار القوات الدولية تدريجيا، وبالأخص قوات الولايات المتحدة، حسب ما أعلنه الرئيس باراك أوباما[٤١٣].

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بالموت المفجع للسيد رباني، الرئيس السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام. وشدّد على أهمية كفالة وجود آلية تدقيق سليمة وصارمة عند تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج[٤١٤]. وأوضح ممثل باكستان أن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) رفعت من القائمة الموحدة اسم الشخص الذي يُزعم أنه اغتال السيد رباني[٤١٥]. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام، في

(٤١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٤١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (البرازيل)؛ والصفحة ٤٠ (كندا)؛ والصفحة ٤٤ (الاتحاد الأوروبي).

(٤١٢) S/PV.6497، الصفحات ٥-٧.

(٤١٣) S/PV.6574، الصفحة ٣.

(٤١٤) S/PV.6625، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

معرض إشارته إلى إحراز تقدم إيجابي متزايد في تطوير كل من الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني، بأن عملية الانتقال تمضي قدماً. وأشار أيضا إلى اجتماعين حاسمين مقرر عقد أحدهما في إسطنبول في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والآخر في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، باعتبارهما فرصة لطمأنة حكومة أفغانستان وشعبها إلى أن المجتمع الدولي سيقف بجوارهما في الأجل الطويل[٤١٦]. وذكر ممثل الهند أنه فيما يتعلق بالسلم والاستقرار والأمن في أفغانستان، يتحتم ربط الانتقال الجاري بالحقائق على أرض الواقع، بدلاً من وضع جداول زمنية غير مرنة، وأشار إلى أن المجتمع الدولي في تسرُّعه في الانسحاب من دور قتالي في أفغانستان، يتجاهل ذلك رغم خطورته عليه[٤١٧].

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلسَ بأنه حضر ”مؤتمر أفغانستان الدولي المعني بأفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول“، الذي عقد في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر والذي أعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٤. وأبرز الدور الحاسم الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان حسب ما جاء في الإعلان الصادر عن المؤتمر، فأبلغ المجلس عن الأولويات الثلاث من أجل المستقبل التي أكد عليها الأمين العام خلال الاجتماعات التي عقدت على هامش المؤتمر، وهي: توفير الأمن والمساعدات الإنمائية؛ وتعزيز ودعم عملية المصالحة الشاملة بقيادة الأفغان؛ ومواصلة تعزيز حقوق الإنسان. وقال إن نقل المسؤوليات الأمنية يجري على قدم وساق، حيث من المزمع نقل المسؤوليات عن الشريحة الثانية من المناطق إلى جهاز الأمن الأفغاني حسب ما أقره الرئيس كرزاي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر[٤١٨]. وفي الجلسة نفسها، اعتُمد بيان رئاسي أعرب فيه المجلس عن جملة أمور منها ترحيبه بالإعلان في بون بأن عملية الانتقال، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن يتبعها عقد للتحول (٢٠١٥-٢٠٢٤)، تُوطِّد فيه أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز دولة مستدامة تؤدي كامل مهامها في خدمة شعبها[٤١٩].

١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، أخبر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلسَ، في الإحاطة التي قدمها، بأنه يجب مواصلةُ عمل كل من البعثة باعتبارها بعثة متكاملة وجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ودعمُه وتعزيزه إذا لزم الأمر[٤٢٠]. وأبدى متكلمون آراء تتفق مع ضرورة تعزيز البعثة، فأعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا[٤٢١]. وعلى وجه الخصوص، اقترح بعض المتكلمين أن تركز البعثة على تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية، وتعزيز القدرات الانتخابية الوطنية، وعلى

(٤١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٤١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٤١٨) S/PV.6690، الصفحات ٣-٥.

(٤١٩) S/PRST/2011/22.

(٤٢٠) S/PV.6287، الصفحة ٥.

(٤٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (أفغانستان)؛ والصفحة ٨ (تركيا)؛ والصفحة ١٣ (الصين)؛ والصفحة ١٤ (النمسا)؛ والصفحة ٢٥ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٨ (اليابان)؛ والصفحة ٢٩ (غابون)؛ والصفحة ٣٢ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٣ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٧ (النرويج)؛ والصفحة ٣٩ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٢ (إيطاليا)؛ والصفحة ٤٤ (نيوزيلندا).

استخدام مساعيها الحميدة لدعم تنفيذ برامج المصالحة الأفغانية[٤٢٢]. وأفاد ممثل أستراليا أن تجديد ولاية البعثة ينبغي أن يتناول أيضا الدعوة إلى بذل جهد مدني أفضل في أفغانستان لتحسين أثر المساعدة المدنية الدولية، والحاجة إلى كفالة مواءمة المساعدة الدولية بصورة أكثر فعالية مع الأولويات الأفغانية المحددة على نحو واضح، مع اضطلاع البعثة بالدور الرئيسي في تنسيق تلك الأنشطة[٤٢٣]. وقال ممثل ألمانيا إنه ينبغي أن يجسد التشديد على الملكية الأفغانية ومفهوم انتقال المسؤولية على نحو واف في قرار المجلس وولاية البعثة[٤٢٤].

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩١٧ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه جملة أمور منها تمديد ولاية البعثة حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ وحدد المجالات التي ستقود فيها البعثة الجهود المدنية الدولية[٤٢٥]. وعقب اتخاذ القرار، قال ممثل الاتحاد الروسي إن القرار يعكس قلق المجلس حيال الوضع الأمني المتدهور في أفغانستان نتيجة زيادة الأنشطة الإرهابية لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة. وفي هذا الصدد، أشار وفد بلاده إلى الصلة المتنامية بين الإرهابيين في ذلك البلد والمتّجرين بالمخدرات. وأشار، مُبديا قلقه، إلى المعلومات الواردة في وسائل الإعلام عن نية القوة الدولية للمساعدة الأمنية التوقف عن تدمير حقول الخشخاش في أفغانستان. وشدّد على أنه يجب على القوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحالف المناهض للإرهاب أن يستمرا بهمة وحزم في التصدي لخطر المخدرات النابع من أفغانستان وأن يتعاونا مع الحكومة الأفغانية بشأن هذه المسألة. وحذّر من أن أي محاولة لإشراك حركة طالبان ستكون خطأ فادحا[٤٢٦].

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، وفي لفتة تنم عن احترام رغبة السلطات الأفغانية في السيادة الوطنية، طلب الممثل الخاص للأمين العام أن يُسمح لممثل أفغانستان بمخاطبة المجلس قبلَه. وعرض ممثل أفغانستان ثلاثة طلبات من حكومته تتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ضوء عملية الانتقال: (أ) القيام باستعراض شامل لولاية البعثة قبل انعقاد مؤتمر بون في نهاية عام ٢٠١١؛ (ب) وتوخي قدر أكبر من الاتساق والتنسيق والكفاءة في عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها العاملة في أفغانستان حتى يتحقق مبدأ ”أمم متحدة واحدة“؛ (ج) وإعادة تشكيل ولاية البعثة لتتمحور حول عملية الانتقال. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت حكومته إدخال تعديلات على ولاية البعثة فيما يتعلق بالقيادة الأفغانية والدور الداعم الذي تضطلع به البعثة في عملية الانتقال، وتراوحت التعديلات بين التأكيد على مسؤولية البعثة، بصفتها الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، عن تعزيز الاتساق في دعم المجتمع الدولي للاستراتيجية الإنمائية التي يتولى الأفغان تحديدها وقيادتها، والدور التنسيقي للبعثة في إيصال المساعدة الإنسانية[٤٢٧]. ورأى الممثل الخاص للأمين العام أن استعراض ولاية البعثة يشكل فرصة جيدة لتبسيط أنشطة البعثة وأسرة الأمم المتحدة في جهد مترابط

(٤٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (المكسيك)؛ والصفحة ١٢ (البرازيل)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٨ (البوسنة والهرسك).

(٤٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(٤٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

(٤٢٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٤٢٦) S/PV.6290، الصفحة ٣.

(٤٢٧) S/PV.6497، الصفحتان ٤ و ٥.

من أجل توحيد الأداء[٤٢٨]. وشدد ممثل ألمانيا على أن الانتقال لا يعني خفض المشاركة الدولية، فأعرب عن القلق لأن القدرات التقنية اللازمة لنجاح تنفيذ البرامج الوطنية الحكومية ذات الأولوية ليست متوفرة بعد. ودعا البعثة والشركاء الآخرين إلى مضاعفة جهودهم في دعم الحكومة، ولا سيما في المناطق المقرر أن يجري فيها تنفيذ عملية الانتقال في وقت مبكر. وشدد على مسؤولية المجتمع الدولي والتزامه بتمكين المؤسسات الأفغانية، وأقر بأن حسن النية لدى الشركاء في التنمية يمكن أن يسهم أيضا في تقويض الحلول الأفغانية للمشاكل الأفغانية. وفي ذلك السياق، أعرب عن تأييده لإجراء استعراض لدعم الأمم المتحدة في ضوء التجديد المقبل للولاية في آذار/مارس ٢٠١٢، حالما يتمكن المجلس من تقييم التجارب الأولى في عملية الانتقال والمصالحة، على أساس مستنير[٤٢٩].

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٧٤ (٢٠١١)، الذي نص على جملة أمور منها تمديد ولاية البعثة حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، وحُدّدت فيه المجالات ذات الأولوية التي ينبغي للبعثة أن تواصل فيها قيادة الجهود المدنية الدولية، وطُلب فيه إجراء استعراض شامل للأنشطة المنوطة بالبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١١، بما في ذلك التجارب الأولى المسجلة بخصوص عملية الانتقال.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلسَ بأن عملية استعراض الأنشطةِ على النحو المطلوب في ولاية البعثة والدعمِ الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفغانستان جارية. وذكر أن الفريق المشترك بين الوكالات الذي عيّنه الأمين العام لإجراء الاستعراض سيعدّ استنتاجاته وتوصياته ليستند إليها المجلس في مناقشاته المتصلة بتجديد الولاية في آذار/مارس ٢٠١٢[٤٣٠]. وأقر متكلمون بالدور الحاسم الذي ستواصل البعثة القيام به في عملية الانتقال، على النحو المبين في مؤتمري إسطنبول وبون، وأعربوا عن اهتمامهم بما سيخلص إليه الاستعراض المرتقب من استنتاجات[٤٣١]. وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن يعزز استعراض ولاية البعثة الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان، وأن تعزز الأمم المتحدة التنسيق مع أفغانستان، وأن تستمع إلى وجهات نظرها وتحترمها خلال عملية الاستعراض[٤٣٢].

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: الانتخابات البرلمانية

وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأن اللجنة الانتخابية المستقلة أعلنت أن الانتخابات البرلمانية ستُجرى في ٢٢ أيار/مايو، وفقا للدستور. وأشار إلى الصعوبات الفنية التي تعرقل الالتزام بالجدول الزمني، فاقترح إمكانية إجراء الانتخابات في وقت لاحق من ذلك العام دون انتهاك القوانين ذات الصلة[٤٣٣]. غير أن ممثل أفغانستان رأى أنه ينبغي التمسك بالجدول الزمني لأن أي اقتراح بتأجيل الانتخابات يتجاهل

(٤٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٤٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٣٠) S/PV.6690، الصفحة ٦.

(٤٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ [من النسخة الإنكليزية] (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٨ (الاتحاد الأوروبي).

(٤٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٤٣٣) S/PV.6255، الصفحة ٧.

المتطلبات الدستورية، وسوف يضر بسلامة العملية[٤٣٤]. وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة إصلاح العملية الانتخابية قبل إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة[٤٣٥]. وشدد ممثل فرنسا على ضرورة إجراء الانتخابات في ظروف تكفل الخيار الحر والديمقراطي[٤٣٦].

وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المجلس في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، قال إن الانتخابات المقبلة للجمعية الوطنية يمكن أن تكون معلما هاما آخر في إبراز الأهمية الأولية للحتمية الدستورية في توجيه مستقبل أفغانستان، وكذلك الاستراتيجية المشتركة المتفق عليها للانتقال إلى مزيد من الملكية والقيادة الأفغانيتين. وأكد أنه يتعين، على أساس الالتزام بالإصلاح الانتخابي المتفق عليه مع الحكومة الأفغانية في مؤتمر لندن، توفير دعم جماعي للحكومة في مواصلة تنفيذ جدول أعمال الإصلاح[٤٣٧]. وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم بوجه عام للإصلاحات الانتخابية، وأكدوا على ضرورة استخلاص الدروس من الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٩ لكفالة مصداقية الانتخابات البرلمانية المقبلة وشفافيتها[٤٣٨].

(٤٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (تركيا)؛ والصفحة ١٦ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٧ (النمسا)؛ والصفحة ٢٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٤ (كندا)؛ والصفحة ٣٨ (أستراليا)؛ والصفحتان ٤٢ و ٤٣ (النرويج)؛ والصفحة ٤٣ (الاتحاد الأوروبي).

(٤٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٤٣٧) S/PV.6287، الصفحة ٣.

(٤٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (المكسيك)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (لبنان)؛ والصفحة ٢٨ (اليابان)؛ والصفحة ٣١ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٠ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٢ (إيطاليا).

(٤٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٤٤١) S/PV.6351، الصفحة ٤.

وفي هذا الصدد، حثّ ممثل المكسيك على تعيين لجنة جديدة لتلقي الشكاوى الانتخابية، واتخاذ تدابير للتأكيد على استقلالية اللجنة الانتخابية المستقلة، وإجراء تحقيق في التزوير المزعوم حدوثه خلال الانتخابات الماضية، وكفالة مشاركة النساء والأقليات[٤٣٩]. وأكد ممثل كندا على الأهمية البالغة للاضطلاع بجميع الإصلاحات بطريقة شفافة، وأبدى قلقه إزاء الأنباء عن إجراء تغييرات في القانون الانتخابي مؤخرا قد تقلل من استقلالية لجنة الشكاوى الانتخابية[٤٤٠].

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأن البعثة اقترحت، بالتعاون مع المجتمع الدولي في كابل، مبادئ توجيهية تنفيذية تتعلق بالانتخابات ونالت الموافقة عليها، مما أسفر عن الخروج من المأزق المؤسسي بين مؤسستي الرئاسة واللويا جيرغا الذي كان يمكن أن يوقف عملية الانتخابات. وذكر أن ذلك أسفر عن ثلاث نتائج: أولا، تعيين رئاسة جديدة للانتخابات وفريق جديد للمساعدة على إجراء الانتخابات؛ ثانيا، وجود مفوضين دوليين يلزم توصلهم لتوافق في الآراء لتتخذ لجنة الشكاوى الانتخابية قرارا؛ وثالثا، ضمان تخصيص ثمانية وستين مقعدا في البرلمان الأفغاني للنساء. وفي حين أنذر أن التحدي الرئيسي الذي سيواجه الانتخابات سيكون الأمن، أكد أن الانتخابات ماضية في الاتجاه الصحيح، حيث تم تسجيل ٣٠ ٠٠٠ ناخب جديد ويتوقع أن يقترع ١٢,٥ مليون شخص[٤٤١]. وأكد ممثل أفغانستان أيضا أن

عملية الانتخابات البرلمانية التي تقودها أفغانستان قطعت شوطا كبيرا، بوجود ٢ ٥٧٧ مرشحا، منهم ٤٠٦ نساء، لشغل ٢٤٩ مقعدا[٤٤٢].

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأن كون الانتخابات قد أجريت هو إنجاز في حد ذاته، وأن نتائج الانتخابات لم تتضح بعد. وأشار إلى حدوث تحسن كبير في عمل اللجنة الانتخابية المستقلة أثناء الانتخابات بالمقارنة مع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩، على الرغم من التحديات الأمنية واللوجستية الجسام. وذكَر أنه تم تلقي ٣ ٩٠٠ شكوى حتى حينه وأنه يحتمل اتخاذ قرار بشأن النتيجة النهائية للانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر على وجه التقريب[٤٤٣]. وقال ممثل أفغانستان إن الانتخابات نصر كبير للديمقراطية في أفغانستان[٤٤٤].

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلسَ بأنه بتصديق اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية على جميع النتائج في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تكون العملية الانتخابية قد استُكملت من الناحية الإجرائية. وأعرب عن ترحيبه بقرار الرئيس كرزاي افتتاح البرلمان الجديد بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٤٤٥]. وأشاد عدة متكلمين بالتصديق على نتائج الانتخابات، وأثنوا على عمل اللجنتين الانتخابيتين[٤٤٦]. وأقر ممثل المكسيك بأن الهيئات الانتخابية تعززت منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٩، غير أنه أبرز التحديات التي تواجهها أفغانستان في مجال بناء القدرات المؤسسية، كما يتضح من العدد الكبير من المخالفات والشكاوى المرفوعة إلى لجنة الشكاوى الانتخابية. وأشار إلى أنه من المهم التخطيط لإصلاح انتخابي في الأجل الطويل، بهدف تعزيز قدرات السلطات الانتخابية[٤٤٧]. ورأى عدة متكلمين أن النجاح في إجراء الانتخابات ينبغي أن يكون بمثابة المنطلق للمضي قدما في الإصلاح الانتخابي الطويل الأجل[٤٤٨].

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية

في القرارين ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ٢٠١١ (٢٠١١)، المتخذين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على التوالي، قرر المجلس تمديد الإذن الممنوح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة سنة واحدة في كل مرة.

(٤٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٤٤٣) S/PV.6394، الصفحتان ٤ و ٥.

(٤٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٤٤٥) S/PV.6464، الصفحة ٦.

(٤٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (تركيا)؛ والصفحة ١١ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (اليابان)؛ والصفحة ١٨ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٦ (النمسا)؛ والصفحة ٢٨ (غابون)؛ والصفحة ٤٠ (كندا)؛ والصفحة ٤٣ (الاتحاد الأوروبي).

(٤٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٤٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (اليابان)؛ والصفحة ١٨ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٦ (النمسا)؛ والصفحة ٢٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤٢ (أستراليا)؛ والصفحة ٤٣ (الاتحاد الأوروبي).

الجلسات: الحالة في أفغانستان

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٢٥٥ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/674)		أستراليا، أفغانستان، باكستان، كندا، النرويج، نيوزيلندا	الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٦٢٨٧ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2010/127)		١١ دولة عضوا[أ]	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والقائم بأعمال وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٢٩٠ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2010/127)	مشروع قرار مقدم من تركيا (S/2010/147)	أفغانستان		تركيا، والاتحاد الروسي	القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٣٥١ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤٠ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) (S/2010/318)		أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، كندا، النرويج، الهند	الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
	رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2010/325)					
٦٣٩٤ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2010/463)		أستراليا، أفغانستان (وزير الخارجية)، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الهند	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٣٩٥ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠		مشروع قرار مقدم من تركيا (S/2010/518)	أفغانستان			القرار ١٩٤٣ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٤٦٤ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2010/630)		أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، كندا، الهند	الممثل الخاص للأمين العام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٤٩٧ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/120)	رسالة موجهة من وزير خارجية أفغانستان بشأن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2011/118، المرفق)	أستراليا، أفغانستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، تركيا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي		
٦٥٠٠ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/120)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا (S/2011/147) رسالة موجهة من وزير خارجية أفغانستان بشأن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2011/118، المرفق)	أفغانستان		أفغانستان	القرار ١٩٧٤ (٢٠١١) ١٥-٠-٠
٦٥٧٤ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/381)		أفغانستان، باكستان، تركيا، كندا، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٦٢٥ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/590)		أستراليا، أفغانستان، باكستان، تركيا، قيرغيزستان، كندا، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٦٢٩ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١		مشروع قرار مقدم من ألمانيا (S/2011/630)	أفغانستان			القرار ٢٠١١ (٢٠١١) ١٥-٠-٠

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٩٠ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/772)		١١ دولة عضوا[ب]	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص السابق للأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	S/PRST/2011/22

(أ) أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، باكستان، بولندا، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا

(ب) أستراليا، أفغانستان (نائب وزير الخارجية)، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، تركيا، كندا، ليختنشتاين، ماليزيا، النرويج، نيوزيلندا، اليابان.

٢٠ – رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات واتخذ ثلاثة قرارات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون ”رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن“[٤٤٩]. وفي الجلسات، قدم مسؤولون كبار من الأمانة العامة إحاطات إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية السلام في نيبال وعن عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وجُدّدت ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال ثلاث مرات في عام ٢٠١٠، وأُنهيت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد عملها لمدة أربع سنوات[٤٥٠].

١٥ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: التقدم المحرز في عملية السلام

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عرضت ممثلة الأمين العام في نيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال التطورات الإيجابية في عملية السلام التي بدأت بتوقيع التفاهم المؤلف من ١٢ نقطة في عام ٢٠٠٥، وتعززت بإبرام اتفاق السلام الشامل بعد ذلك بسنة. وشملت التطورات الإيجابية إنشاء آلية سياسية رفيعة المستوى لمعالجة المسائل المعلقة التي تتعلق بعملية السلام، بما في ذلك صياغة دستور جديد وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي. غير أنها قالت إن تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود آلية رصد وطنية ومستقلة وموثوق بها لتُشرف على تنفيذ الاتفاق قد يقوضا عملية السلام بوجه عام. وفي هذا الصدد، شجعت الأطراف على الاتفاق، في إطار اللجنة الخاصة المنشأة لمعالجة مسائل الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، بشأن طرائق إدماج أفراد الجيش في قوات الأمن

(٤٤٩) S/2006/920.

(٤٥٠) القرارات ١٩٠٩ (٢٠١٠) و ١٩٢١ (٢٠١٠) و ١٩٣٩ (٢٠١٠). للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.